# الردود النحوية في مسائل الحذف في كتاب (منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب) للرصّاص

**أ.م.د. أصيل محمد كاظم**

**كلية التربية – جامعة القادسية**

**asseel.kadhim@qu.edu.iq**

**الباحث: أيمن مهدي صالح**

**ماجستير- لغة عربية**

**aymanmahdi11@gmail.com**

**تاريخ الاستلام : ٢٠٢٢/٩/٢٩**

**تاريخ القبول :٢٠٢٢/١٠/١١**

**الملخص:**

لقد تميّز النحو العربي بكثرة الآراء واختلافها أو توافقها من العلماء الذين تخصصوا فيها ويكون ذلك في الشواهد النحوية من الشعر والقرآن الكريم، فبعض الشواهد النحوية لم تستقر على رأي ثابت متفق من العلماء، وكان لاختلاف هذه الآراء إن عمد بعض العلماء إلى التصدي لرأي علماء آخرين قد توهموا فيما قالوا أو قد أخطأوا القول في موضع معين، فيأتي عالم آخر ذو بيّنة وحجة ودليل على إبطال رأي ذلك العالم بإعطائه الدليل والبرهان ليكون رأيه هو الأقوى والأحسن، وهو ما يُعرف بالرد، والغالب في تلك الأدلة أن تكون موافقة للمشهور وموافقة للقاعدة المتعارف عليها.

وقد تعرضت لهذه المسألة، وهي الردود النحوية في هذا الكتاب المذكور كتبيين لما ورد فيه وتحليل الرد النحوي عبر عرضه على جملة من آراء العلماء المشهورين والذين يعدّون أصل وضع تلك القواعد ومن ثم تبيين ما إذا كانت موافقة للقاعدة أو مطابقة واختص هذا البحث بمسائل الأسماء على اعتبار أن اللغة العربية تقسم إلى: أسماء وأفعال وحروف.

الكلمات المفتاحية : الردود النحوية، الشواهد النحوية،

**Summary:**

The Arabic grammar has been distinguished by the large number of opinions and their differences or concordance with the scholars who specialized in them, and this is in

the grammatical evidence of poetry and the Holy Qur'an. They were deluded in what they said, or they were wrong in a certain place, so another scholar comes with evidence and evidence to invalidate that scholar's opinion by giving him evidence and proof so that his opinion is the strongest and best, which is known as the response, and most of these evidences are in agreement with the well-known and in agreement with the well-known rule.

I have been exposed to this issue, which is the grammatical responses in this book mentioned, two books of what was mentioned in it and an analysis of the grammatical response by presenting it to a group of the opinions of famous scholars who are considered the origin of establishing those rules and then showing whether they are in agreement with the rule or matching. Considering that the Arabic language is divided into: nouns, verbs, and letters.

**المقدّمة:**

يهدف هذا البحث إلى تبيين الآراء النحوية التي اعترضت آراء أخرى لم تكن ضمن القواعد اللازمة والمتعارف عليها في النحو العربي، وذلك عبر التدرج التاريخي والقواعدي من أقدم عالم نحوي وهو (سيبويه المتوفى ١٨٠هـ)، إلى صاحب كتاب منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب وهو ( الرصّاص)، حيث يتضمن هذا البحث نبذة عن حياة الرصّاص، وحدّ (الرد) في اللغة والاصطلاح، ثمّ الردود النحوية التي تخص الحذف، ويعتبر كتاب ( منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب لأحمد بن محمد الرّصّاص) مثالًا لتلك القواعد التي يطلبها كلّ من أراد أن يعرف النحو بشكل يسير وواضح بعيدًا عن الغموض والتأويل ، ولما يحمله هذا الكتاب من وفرة المادة النحوية، فلم يقتصر فيه المؤلِّف على شرحه لمتن الكافية فحسب ؛ بل ساق فيه مختلف آراء النحاة ومذاهبهم مستوقفًا بعضها بردوده النحوية ، ومعززًا شرحه بالشواهد الشعرية والآيات القرآنية، وفي هذا البحث أخص منه دراسة الردود النحوية.

**الرصّاص:**

هو: أحمد بن محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن محمد بن الحسن الرصّاص[1]، من علماء القرن التاسع، وقد تعذّر على المحقق وجود ذكره في المراجع على كثرة البحث والتنقيب، إلّا أنه نقل سلسلة نسَبه من صفحة العنوان في المخطوطة التركية من نسخ الكتاب، إذ اقتصرت الكتب على ذكر( أحمد بن محمد الرّصّاص)، ولم تذكر شيئًا عن حياته.

ويذكر بروكلمان أنّ وفاته كانت سنة (ت٦٥٨هـ)[٢]، في حين أنّ الرصّاص كان حيّا سنة (ت٨٢٥هـ)، فقد ذكر ناسخ المخطوطة الألمانية إن هذا التاريخ هو الذي قد ألف فيه الرصّاص كتابه (منهاج الطالب..)، في حين لم تذكر المراجع سنة ميلاده أو وفاته[٣]، وقد استدل المحقق على أنّ وفاة الرصّاص كانت في القرن التاسع، وذلك من:

١- قول ناسخ النسخة الألمانية في آخر كتاب (منهاج الطالب): " وكان الفراغ من جمعه وتأليفه سنة خمس وعشرين وثمانمائة"[٤].

٢- ورود نصوص في كتابه من علماء قد توفوا بعد سنة (ت٦٥٨هـ)، إذ نقل من رضي الدين الأستراباذي المتوفى ( ت٦٨٦هـ)، ونقل من ركن الدين الأسراباذي المتوفى (ت٧٥١هـ)، ونقل من كتاب (الأزهار الصافية في شرح الكافية)، لعماد الدين يحيى بن حمزة العلوي المتوفى ( ت٧٤٩هـ)، وكذلك فقد أخذ من ( التاج المكلل في شرح المفصّل) لأحمد بن محمد بن هيطل المتوفى ( ت٨١٢هـ).

**ثقافته وعلمه:**

لم نعرف للرصّاص كتابًا غير ( منهاج الطالب)، حتى إنّ الحديث عن الرصاص في المصادر والمراجع نادرٌ جدًا، فضلًا عن ذلك فلم نرَ من المراجع التي جاءت بعد الرصّاص قد نقلت أو أشارت إلى كتابه، لا سيما أنّ الكتاب قد حُقق حديثًا، إلّا أنّه يكشف لنا العلمية التي كان عليها الرصّاص فهو قد عاش في زمن كَثُر فيه التأليف النحوي، فالملاحظ في كتابه أنّه ذات علمية كبيرة، فالكتاب مزيج من عدة ثقافات دينية ونحوية، كذلك أسلوبه في الشرح، و كيفية ربط الأفكار وأخذه من المصادر وتعزيزه لما يقول، وانفراده في الرأي والرد على العلماء دليل على علميته الواسعة.

**الرد في اللغة والاصطلاح:**

قال الفراهيدي ( ت١٧٠هـ) : " رد: الرَّدُّ مصدر رَدَدْتُ الشيءَ. ورُدُودُ الدَّراهِم واحدُها رَدٌّ، وهو ما زُيِّفَ فرُدَّ على ناقده بعد ما أُخِذَ منه. والرَّدُّ: ما صار عِماداً للشيء الذي تدفَعُه وتَرُدُّه. والرَّدَّة: مصدر الارتداد عن الدين"[٥]

وفي الاصطلاح، عرّفه الجرجاني (ت٨١٦ هـ): " صرفُ ما فضلَ عن فروضِ ذوي الفروضِ. ولا مستحقَ لهُ من العصبات إليهم بقدرِ حقوقهم"[٦].

والرد كما هو موضح سابقا هو صرف الشي، أي بمعنى رفضه ورده، وقد استعير معنى الرد في الاستعمال اللغوي الدارج إلى المسائل المتعلقة بالقضايا النحوية التي نحن بصددها.

**١- حذف الخبر وجوبًا في(ضربي زيدًا قائمًا):**

ورد في كتاب الرصّاص نص ابن الحاجب في موضوع حذف الخبر وجوبًا في جملة "ضربي زيداً قائماً"[٧]، وقد اختلف العلماء في الحذف وعدمه، واختلفوا في تقدير الخبر نفسه، والإشكال وقع في (قائمًا)، فعند سيبويه ينصب على أنّه حال[٨]، وبذلك تكون حال سدت مسد الخبر.

وجاء في الأصول، (ضربي زيدًا قائمًا)، تقديره: (إذا كان قائمًا)، و(قائمًا) حال لزيد، وقد سدت مسد الخبر، لأنّها بمنزلة الخبر، وعلى ذلك لا يجوز تقديم (قائمًا) على زيد لأنّها من صلة المصدر(ضربي)، فلا يجوز : (ضربي حسنٌ زيداً)[٩]. وهذا ما ذهب إليه أبو علي الفارسي(ت٣٧٧هـ)، على أنّ (قائمًا) حال، وهو ضرب من الخبر وهي زيادة فيه، وقد سدّت مسده[١٠]، ومثل هذا ما جاء في كتابه (المسائل الحلبيات): (رأي عيني زيدًا يفعل ذلك)، فـ(يفعل) في محل نصب حال سدَّ مسدّ الخبر، وكذلك: ( ضربي زيداً قائمًا)، ولو جعلت المصدر متعديًا إلى مفعولين لم يجز أن تجعل له خبرًا؛ لأنّ الحال سدت مسدّ أخبار المصادر[١١] ، وتقديره: (ضربي زيدًا إذ كان قائمًا أو إذا كان قائمًا)[١٢]،(إذ أو إذا كان قائمًا) هو الخبر المحذوف.

" واعلم أنّ الحال إنّما تجوزُ في هذا الجنسِ منَ المسائلِ متى كانت راجعةٌ إلى غير المصدرِ، كقولك: (ضربي زيدًا قائمًا)، إنّما هو راجعٌ إلى زيدٍ وإلى المتكلمِ، وإذا كانت الحالُ راجعةً إلى نفسِ المصدرِ، لم يكن فيها إلا الرفعُ، كقولك: (ضربي زيدًا شديدٌ)، وإنّما وجبَ الرفع، لأنّ الأوّلَ هو الثاني، فصارَ كقولك: زيدٌ قائمٌ"[١٣].

فعلى هذا يكون الخبر محذوفًا تقديره (إذا كان قائمًا) و(كان) هنا تامة، (وقائمًا)، هو ما ينوب عن الخبر المحذوف وهو منصوب على الحال، وهو ظرف زمان ، وقد جاز الإخبار بظروف الزمان كما جاز الإخبار عن الأحداث[١٤]، نحو : (ضربي زيدًا يوم الجمعة)، فحذف (إذا) لأنّها للزمان واسم الفاعل يدل على الزمان، و(كان) هنا تامة غير ناقصة والدليل على ذلك أمرين: الأول: إنّ (قائمًا) نكرة، وخبر (كان) يجوز أن يكون معرفة، والثاني: إنّ الغرض منها تعيين زمان الخبر[١٥]. وأكثر من فصّل في هذه المسألة هو ابن يعيش[١٦].

فالعامل في الحال ليس المصدر وإنّما (كان) المحذوفة، فلو كان العامل هو المصدر لما صح أن يكون الحال يسد مسد الخبر بل لكان هو الخبر، فالحال(قائمًا) ليس من صلة المصدر فعلى هذا سدّ مسدّ الخبر[١٧].

وعند ابن هشام: (ضربي زيدًا قائمًا) كان أصله: (ضربي زيدًا حاصلٌ إذا كان قائمًا) فـ(حاصل) هو الخبر، و(إذا) ظرفٌ للخبر( حاصل) مضاف إلى (كان) و (كان) هنا تامة غير ناقصة وفاعلها ضميرٌ مستترٌ فيها عائدٌ على مفعول المصدر ( زيدًا) و(قائمًا) حال لـ (زيدًا) وهذه الحال غير جائز أن تكون خبرًا عن هذا المبتدأ فلا تقول: (ضربي قائم) لأنّ الضرب لا يوصف بالقيام، وكذلك قولك: ( أكثر شربي السويق ملتوتًا) و (أخطب ما يكون الأمير قائمًا) فتقديره : (أكثر شربي السويق حاصلٌ إذا كان ملتوتًا)، أو (أخطب ما يكون الأمير حاصلٌ إذا كان قائمًا)، وعلى ذلك فقس[١٨]، وهذا هو مذهب البصريين[١٩]، وأصله (ضربي زيدًا حاصلٌ إذا كان قائمًا)، وحذف (حاصل) كما تُحذف متعلقات الظروف، ثم يحذف الظرف (إذا كان) لدلالة (قائمًا) الحال عليه، أمّا مذهب الكوفيين، فتقديره عندهم : (ضربي زيدًا قائمًا حاصلٌ)، و(قائمًا) حال من معمول المصدر لفظًا ومعنى، والخبر مقدّر بعد الحال، وهو فاسدٌ لفظًا ومعنىً، وقد عبّر عنه الرصّاص بالضعيف[٢٠]، وقد عبّر البصريون عن هذا الضعف من حيث اللفظ والمعنى، لأنّ (قائمًا) حال من معمول المصدر معنًى لا لفظًا، والعامل في الحال محذوف، وتقديره كما تقدم سابقًا، فالبصريون عندهم الحال مقيدة

بالخبر، فالجنس عام، وغير مقيد بحال تُخصّصه، فالمعنى فيه: (كل ضربٍ مني واقعٌ على زيدٍ حاصلٌ في حالِ القيام)، خلافًا للكوفيين فالجنس مقيّدٌ بالحال المخصص له، ومعناه (ضربي زيدًا المختص بحال القيام حاصلٌ)، وهو غير موافق للمعنى ؛ لأنّه يمكن أن يحصل الضرب في حالة القعود كما حصل في حالة القيام، وليس في ذلك معنى الحصر المتفق عليه، هذا من جانب المعنى، أمّا من جانب اللفظ ، وإنّه ليس في تقديرهم ما يسدُّ مسّد الخبر، لأنّ الخبر عندهم قد وقع بعد الحال ، وبذلك يكون الحال من صلة المصدر وليس من صلة الفعل المحذوف ، ولا يحذف الخبر إلّا إذا دلّ عليه دليل أو كانت هناك قرينة سدّت مسدّ الخبر ؛ لأنّه سوف يكون مبتدأ ولا خبر له وبذلك يفسد الكلام وتصبح الجملة غير تامّة[٢١].

وبهذا يبطل ما جاء به الكوفيون من تقدير من حيث اللفظ والمعنى والصواب هو رأي البصريين وهو ما وافقه الرصّاص في كتابه، ويبدو أنّ الصواب في هذا هو ما ذهب إليه البصريون من حذف وتقدير، لأنّ ما قدّموه من دليل يجعل دليلهم أقوى وأكثر قبولًا من أدلّة الكوفيين، بناءً على المشهور في اللغة.

**٢- حذف الخبر جوازًا بعد (إذا) الفجائية:**

من المسائل التي ورد فيها الرّد هي في موضع حذف الخبر جوازا، قال ابن هشام[٢٢] (ت٧٦١هـ): وأما حذف الخبر جوازًا فنحو: "خرجت؛ فإذا الأسد" أي: حاضر، ونحو: ﴿**أُكُلُهَا دَآئِمٞ وَظِلُّهَآ**﴾[٢٣] ، أي: كذلك، ويقال: من عندك؟ فتقول: زيد، أي: عندي.

وما يعنينا في هذا الباب هو ما وقع من تفسير وتأويل في جملة (خرجت فإذا السبع) أو (خرجت فإذا زيد) وما شابهها، وهي من أمثلة حذف الخبر، والإشكال واقع في ( إذا) والاسم الذي بعدها، فعند المبرّد يكون الاسم الذي يأتي بعد (إذا) مبتدأ، و(إذا) هي للمفاجئة، وتقدير ذلك: (خرجت ففاجئني زيد)، وما شابهها، (وإذا) سدت مسد الخبر[٢٤]، وبهذا يكون الخبر غير محذوف، وما جاء في كتاب الانتصار، إنّ (إذا) للمفاجأة ويليها اسم ، وذلك قولك: (خرجت فإذا عبد الله قائم) ، وإن شئت قلت: (فإذا عبد الله) ، وتسكت ولا تحتاج إلى جواب، لأنّها للمفاجأة لا للوصف، فبذلك تكون (إذا) سدت مسد الخبر[٢٥].

" قال أبو سعيد السيرافي ( ت٣٦٨هـ): يريد أنّ ( إذا) هذه وهي التي تكون للمفاجأة إذا كان بعدها مبتدأ جاز أن يُسكَت عليها ولا يُؤتى لها بخبرٍ كقولك: (خرجت فإذا زيدٌ)، ويجوز أن يُؤتى بخبرها فيقال: (خرجت فإذا زيد قائم)"[٢٦]، فتجعل ( زيد) مبتدأ، و(إذا) خبره، وتقديره: (بحضرتي زيد)، وإن شئت جعلت الخبر محذوف ( فإذا زيدٌ) مقدّر، وتقديره: (فإذا زيد بحضرتي)، والفاء يكثر الحذف فيها إذا وقعت جوابًا، كقولك: (إنْ تأتنا فمحسن)، تريد:(فأنت محسن)، لأنّ المخاطب قد علم ما تقصده لذلك جاز الحذف، وقد استعملتْ العرب ذلك في مواضع كثيرة[٢٧].

و(إذا) عند ابن الشجري(ت٥٤٢هـ) مكانيّة، وهي حرف استئناف، موضوعٌ للمفاجأة، والجملة التي بعدها تكون مبتدأ وخبر، كقولك: (خرجت فإذا زيد جالس)، أي: فهناك زيد جالس، فأخبروا بها الأعيان، فقالوا: خرجت فإذا أخوك جالسًا، فأخوك مبتدأ خبره (إذا)، وجالسا منصوب على أنّه حال[٢٨]، و(إذا) عنده بمعنى (ثمّ)، فتقول: (خرجت فإذا زيد)، أي: فثمّ زيد، وإن شئت، فهناك زيد[٢٩].

ولعّل أبرز من فصّل في هذا الباب هو ابن يعيش(ت٦٤٣هـ) فبيّن أنّ (إذا) تكون على ضربين: زمان، وفيها معنى الشرط ، ويليها فعل، وإذا وقع بعدها اسم كان الفعل مقدرا، نحو، قوله تعالى: ﴿**إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ**﴾[٣٠] ، والتقدير: إذا انشقّت السّماء انشقّت، وذلك لإنّه متضمّن معنى الشرط ، والشرط يقتضي الفعل، والضرب الثاني تكون بمعنى المفاجأة، وتكون على ضربين أيضًا: اسمًا، وحرفًا، فأمّا الاسم، فهي ظرف مكان، وأمّا الحرف ، فهي من حروف المعاني الدّالة على المفاجأة، كما (إنْ) تكون دالة على المجازاة، وكذلك الهمزة دالّة على الاستفهام، فإذا قلت: (خرجت فإذا السّبعُ)، وأردتَ بـ (إذا) الظرفية ، لم يكن هناك حذف في الجملة، فيكون على هذا (إذا) الخبر و(السّبع) مبتدأ، كما تقول: (عندي زيدٌ)، متعلّق بمحذوف ، وإن جعلتها حرفًا، وجبَ حذف الخبر فيها، والتقدير: (خرجتُ فإذا السّبع حاضرٌ أو موجودٌ)، لأنّ المبتدأ لا بدّ له من خبر، ولا خبرًا ظاهرًا فيها إذا كانت حرفًا[٣١]. والحذف في هذا الموضع جائز وهو قليل، ولهذا لم يرد في القرآن مبتدأ بعد إذا إلّا وخبره ثابت غير محذوف[٣٢]، كقوله تعالى: ﴿**فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ**﴾[٣٣] ، وقوله: ﴿**فَإِذَا هِيَ بَيْضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ**﴾[٣٤] ، وقوله: ﴿**فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ**﴾[٣٥] .

و جاء في الكافية: " والخبر جوازًا، مثل : (خرجت فإذا السّبع)"[٣٦]، أي حذف الخبر جوازاً،، وهو ما وقع فيه التضعيف والرّد، ومثاله: (خرجت فإذا السبع)، وقد بيّن الرضي الأستراباذي اختلاف آراء العلماء في (إذا) فمنهم من عدّها ظرف مكان، ومنهم من عدّها ظرف زمان، ومنهم من عدّها حرفًا، ولكل منها اعرابه[٣٧] حسب ما تقدّم ذكره سابقا ، وقد أورده الرصّاص بقدير: (خرجت ففاجأت السبع بالباب)، أي: (فاجأت زمان السبع بالباب)، وتكون (إذا) على ذلك ظرف زمان ، والتقدير: (خرجت فإذا السبع بالباب)، فيكون (السّبع) مبتدأ، (بالباب) الخبر، وهو متعلق بمحذوف مقدّر بـ: (استقر أو مستقر)، فعلى هذا يكون الخبر محذوفًا، وقد نقل الرّصاص رأي الخوارزمي[٣٨] (ت٦١٧هـ) وعنده (إذا) في هذا الموضع مكانيّة لا زمانيّة، وتقديره: (خرجت فبالحضرة السّبع)، وعلى هذا لا يكون حذف لما تقدّم ذكره ، وقد ضّعف الرصّاص هذا الرأي بقوله: "ولا حجّة للشيخ فيه، و هو ضعيف، لأنّ المشهور في (إذا) أنّها ضرف زمان لا مكان"[٣٩]، وإنّ ما ذهب إليه الرصّاص هو موافق لما ذهب إليه النحويون على اعتبار أنّ (إذا) للمفاجئة، كما اشرنا سابقًا، لأنّ (إذا) سدت مسد الخبر، وما بعدها هو مبتدأ، هذا إنْ جعلتها ظرفًا وهذا رأي أكثر النحويين، وإن جعلتها حرفًا فيكون الخبر محذوف تقديره: (فإذا السبع حاضر أو موجود)، وهو رأي ابن يعيش كما بيّنا سابقا.

فالمسألة متعلقة بما يقصده المتكلم في( إذا) الظرفية أو الحرفية، وهو القياس، ويبدو أنّ (إذا) لابد أن تكون زمانيّة مكانية، لأنّ قبلها فعل مرتبط بزمن، وزمن الفجأة متعلّقٌ في ذلك الفعل الذي وقع ، فمفاجأتك للسبع وقعت في زمن خروجك، فهي للزمان.

**٣- جواز حذف الضمير العائد إلى الموصول:**

يُحذف الضمير العائد من صلة الموصول إذا دلّ عليه دليل في الكلام أو كان المخاطب عارفًا به ولا حاجة لذكره لاختصار الكلام، وعند ابن جني يحذف–العائد–جوازا إذا كان الضمير منصوبًا متصلًا بالفعل؛ لطول الكلام[٤٠]، وقد استحسنه ابن جني، تقول: (كلّمت الذي كلّمتُ)، أي : الذي كلّمته، فحذفت الهاء لطول الاسم، فإذا انفصل

الضمير لم يجز حذفه[٤١]، لأنّه عمدة في الجملة وحذفهُ يُؤثّر في المعنى فلا تقول في : (الذي مررتُ بهِ زيد ، الذي مررت زيد).

فحذف الضمير العائد في صلة الموصول عند ابن الشجري(ت٥٤٢هـ)[٤٢] أقيس من حذف العائد في الصفة، لأنّ الصلة تلزم الموصول، في حين أن الصفة لا تلزم الموصوف، وحذف عائد الصلة يقع في المنصوب المتصل غالبا، كقوله تعالى: ﴿**أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ**﴾[٤٣] ،أي: الذي كرَّمتَه، أمّا إذا كان العائد مرفوعًا متصلًا لم يجز حذفهُ ،كقولك : ( قام الذي أعجب ضربه زيدًا) ، فلا يجوز أن تقول: (الذي أعجب ضربُ زيدًا)، لأنّ الهاء فاعل المصدر، و" إنّما جاز حمل المجرور على المنصوب لاتفاقهما في كونهما فضلتين"[٤٤]، بمعنى أنّ الحذف في صلة الموصول واردٌ مطردٌ، ويكثر ذلك الحذف إذا كان العائد متصلًا منصوبًا، وهو عند الرضي إذا كان منصوبًا يُحذف بشرطين: الأوّل: ألّا يكون منفصلًا بعد (إلّا) ، نحو : (جاءني الذي ما ضربت إلّا إياه) فلا يجوز حذفه هنا، وأمّا إذا جاء في غير الصلة، فلا مانع في حذفه أمتصلًا كان أم منفصلًا، والشرط الثاني: أن يكون مفعولًا، نحو : (الذي ضربته) ،لأنّ الضمير فضلة في هذا الموضع ، بخلاف الضمير المتصل بحرف ناصب، نحو: (الذي إنّه قائم)، وأما العائد المجرور فيُحذف بشرط إضافة صفة ناصبة له تقديرًا، نحو: (الذي أنا ضرب زيد) ، أي: ضاربه[٤٥].

ومثل ذلك الحذف قد ورد كثيراً في القرآن الكريم سواء في عائد صلة الموصول أو في غيره، وقد حكى أبو علي الفارسي(ت٣٧٧هـ) في الشيرازيات وقوع (الذي) مستغنية عن العائد، وجعل من ذلك قوله تعالى : ﴿**ذَٰلِكَ ٱلَّذِي يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ**﴾[٤٦] ،التأويل: الذي يُبَشّر اللهُ به عبادَه[٤٧].

وقد وضّح الرصّاص في كتابه أنّ عائد صلة الموصول يجوز حذفه إذا كان مفعولاً؛ لأنّ المفعول فضلة، توضيحًا منه لكلام ابن الحاجب: "والعائد المفعول يجوز حذفه"[٤٨]، إذ وضّح قوله في شرح المقدّمة الكافية: إذ قسّم الحذف على قسمين : ما يجوز حذفه، وما لا يجوز حذفه ، فعرض لما يجوز حذفه وهو المفعول به ، فتقول : (جاءني الذي ضربته) ، ويجوز ضربت، وذلك فصيح، ولا يجوز حذف المرفوع لأنّه فاعل، والفاعل أحد أركان الجملة فلا يمكن حذفه، كما لا يُحذف المجرور؛ لأنّ حذفه يستدعي حذف الجار معه وبذلك يكثر الحذف في الجملة[٤٩]، وفي موضع النصب يجوز حذفه وإثباته ، كقوله تعالى: ﴿**ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ**﴾[٥٠] ، أي : للذي يشاء ويقدره[٥١].

وقد نقل الرصّاص ما جاء في شرح المقدمة الكافية : "إنّ العائد إذا كان غير مفعول لم يجز حذفه ؛ لأنّ المرفوع فاعل والفاعل عمدة وكذلك لا يحذف إذا كان مجرورًا؛ لأنّ حذفه يستلزم حذف الجار له، فيكثر الحذف"[٥٢].

ثمّ ينقل الرصّاص ما جاء في كتاب (التاج المكلل في شرح المفصل) عن العائد ، بقوله: "قال سيدنا جمال الدين: والأولى أن يُقال في العائد ما قاله الشيخ الإمام صاحب المقرب ابن عصفور (ت٦٦٩هـ)"[٥٣]: "العائد لا يخلو إما أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، فإن كان مرفوعاً لا يجوز حذفه إلا أن يكون مبتدأ"[٥٤]، ردًا منه على قول ابن الحاجب ، ولعلّ الرصّاص قد استحسن هذا القول على قول ابن الحاجب في شرحه للمقدّمة باستعماله لعبارة : (والأَولى أن يُقال)، وقد جاءت هذه العبارة ردًا على صاحب شرح المقدمة الكافية؛ لأنّه عمد إلى نقل عبارة صاحب

(التاج المكلل في شرح المفصل) ، ولم يتطرق إلى مصدر تلك العبارة في (المقرّب) والتي تنص على : " والضمير العائد على الموصول إن كان مرفوعًا وكان غير مبتدأ لم يجز حذفه، وإن كان مبتدأ وكان الخبر جملة فعلية أو اسمية أو ظرفًا أو مجروًرا لم يجز حذفه ..."[٥٥].

ولعلّ ما نقله من المصدر(شرح المقدّمة الكافية) ليس بالنص وإنّما هو بالمعنى وكان الأَولى به أن يرفع اقواس التنصيص عن القول، لأنّ ما جاء في نص شرح المقدمة هو : " ولا يحذف المرفوع لأنّه فاعل، والفاعل أحد جزئي الجملة فلا يستقيم حذفه ولا يحذف المجرور لأنّ حذفه يستلزم حذف جاره ، فيكثر الحذف" [٥٦]، بمعنى أنّه يجوز حذف العائد(الضمير) إذا كان منصوبًا ، لأنّ المنصوب فضلة ويمكن الاستغناء عنه لفظاً لا معنى، فيكون بذلك أبلغ وأكثر اختصارًا، بخلاف العائد المرفوع فلا يجوز حذفه لأنّ المرفوع عمدة في الكلام وفي حذفه يختل الكلام.

ولا أظن أنّ الرصّاص قد صعب عليه الوصول إلى نص ابن عصفور في كتابه المقرب، إلّا أنّه قد راقت له صياغة عبارة ابن الهيطل في كتابه المكلل لنص ابن عصفور، لأنّه وجد فيها تعريفًا جامعًا غير مانع لعائد صلة الموصول وقد اختار هذا القول على حساب قول ابن الحاجب في قضية حذف العائد.

الهوامش:

(١) مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن، عبد الله محمد الحبشي: ٣٨٤، وخزانة التراث: ٤٣٣/١١١، ومنهاج الطالب: ١٣/١.

(٢) ينظر: تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان: ٥/ ٣١٠.

(٣) ينظر: منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب، للرصّاص: ١/ ١٣.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٣/١.

(٥) العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي : ٧/٨.

(٦) التعريفات، الجرجاني: ١١٠.

(٧) الكافية في علم النحو: ١٧، وينظر: منهاج الطالب: ١/ ٢٤.

(٨) ينظر: الكتاب: ٤١٩/١.

(٩) ينظر: الأصول في النحو: ٢٣٧/٢.

(١٠) ينظر: المسائل البصريات: ٧٢٤/١.

(١١) ينظر: المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي : ٨٢.

(١٢) ينظر: الإيضاح العضدي: ٦٢.

(١٣) علل النحو، ابن الوراق :٣٧٤.

(١٤) ينظر: البديع في علم العربية:٩٢/١.

(١٥) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء الكعبري: ١٤٥/١.

(١٦) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ٢٤٣/١، وقد توسّع في تقدير هذه المسألة، وفيها عدّة تأويلات، وقد اكتفيت بالإشارة إليها لما فيها من تفصيل قد يطول به البحث كثيرا، والمشهور هو(قائمًا) سدت مسد الخبر.

(١٧) ينظر: شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك: ٢٧٨/١.

(١٨) ينظر: شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ابن هشام :١٢٦.

(١٩) ينظر: شرح المقدمة الكافية: ٣٧٧.

(٢٠) ينظر: شرح المقدّمة الكافية: ٣٧٨، ومنهاج الطالب: ٢٤١/١.

(٢١) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، الرضي: ٢٤٣/١-٢٤٧ ، ومنهاج الطالب: ١/ ٢٤١-٢٤٢.

(٢٢) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام: ٢١٧/١.

(٢٣) سورة الرعد: ٣٥.

(٢٤) ينظر: المقتضب:١٧٨/٣.

(٢٥) الانتصار لكتاب سيبويه على المبرد، أبو العباس النحوي: ٦٣.

(٢٦) شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٢٥٤/٢.

(٢٧) ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي : ٤٣٠/١.

(٢٨) ينظر: أمالي ابن الشجري، ابن الشجري: ٨٤/٢.

(٢٩) ينظر: المصدر نفسه: ٦٠٠/٢.

(٣٠) سورة الانشقاق: ١.

(٣١) ينظر: شرح المفصّل : ٢٤٠/١.

(٣٢) ينظر: شرح تسهيل الفوائد: ٢٧٥/١

(٣٣) سورة الأعراف: ١٠٧.

(٣٤) سورة الأعراف: ١٠٨.

(٣٥) سورة طه: ٢٠.

(٣٦) الكافية في علم النحو: ١٧.

(٣٧) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: ٢٤٢/١.

(٣٨) ينظر: شرح المفصّل في صنعة الاعراب الموسوم بالتخمير، صدر الأفاضل الخوارزمي: ٢٦٨/١.

(٣٩) منهاج الطالب: ٢٣٨/١.

(٤٠) اللمع في العربية: ١٩٠.

(٤١) المصدر نفسه :١٩٠.

(٤٢) ينظر: أمالي ابن الشجري : ٥/١.

(٤٣) سورة الإسراء: ١٧.

(٤٤) أمالي ابن الشحري: ٨/١.

(٤٥) ينظر: شرح الرضي للكافية: ١٠٨/٣.

(٤٦) سورة الشورى: ٢٣.

(٤٧) ينظر: شرح الكافية الشافية، جمال الدين الجياني: ٦٠٢/١، المسائل الشيرازيات: ٢٦٦/١.

(٤٨) الكافية في علم النحو : ٣٥.

(٤٩) ينظر: شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب : ٧٢٦/٣.

(٥٠) سورة الرعد: ٢٦ .

(٥١) منهاج الطالب: ٢/ ٥١٤.

(٥٢) المصدر نفسه: ٢/ ٥١٤.

(٥٣) المصدر نفسه: ٥١٤/٢.

(٥٤) التاج المكلل بجواهر الآداب، لعلي بن محمد بن الهطيل، مكتبة جامعة الإمام، رقم(٥٨ف) مصورة من مكتبة الشيخ محمد بن عبد الله آل عبد القادر الأنصاري بالمبرز الاحساء، رقم (ف ٥٠٣٥) ( أ/١٤٣) ، وقد اكتفيت بما نقله الرصّاص في هذا القول لأن الكتاب مخطوط وغير مطبوع وقد تعذر لي الوصول اليه.

(٥٥) المُقرّب، لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور: ٦٠.

(٥٦) شرح المقدمة الكافية: ٧٢٦/٣.

المصادر والمراجع:

-القرآن الكريم.

- مصادر الفكر الإسلامي في اليمن، عبد الله محمد الحبشي، أبو ظبي-الامارات العربية المتحدة، د ط، ٢٠٠٤م.

- منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب، أحمد بن محمد الرّصّاص، تحقيق: أ.د. أحمد بن عبد الله السالم، دار السلام للطباعة والنشر، ط١، ١٤٤١هـ-٢٠٢٠م.

- كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٥هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ط، د.ت.

- تعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت -لبنان،ط١، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م

- كافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط ، ابن الحاجب جمال الدين عثمان بن عمر بن ابي بكر المصري المالكي( ت٦٤٦هـ)،تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الادب،القاهرة،٢٠١٠م .

– كتاب ، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٨.

– أصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ) تحقيق: عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت. د.ط، د.ت.

– مسائل البصريات، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان، أبو علي الفارسي الفَسَوي النحوي(ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني،ط١، ١٩٨٥م.

– مسائل الحلبيات، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان، أبو علي الفارسي الفَسَوي النحوي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم ،دمشق–بيروت،ط١، م١٩٨٧.

– إيضاح العضدي، أبو علي الفارسيّ (ت ٣٧٧ هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب – جامعة الرياض)، ط١، ١٣٨٩هـ–١٩٦٩م.

– علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض / السعودية، ط١، ١٩٩٩.

– بديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ)، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة–السعودية،ط١، ١٤٢٠هـ.

– لباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، ط١، ١٩٩٥م .

– شرح المفصّل، يعيش بن علي بن يعيش ابن ابي السرايا المعروف بابن يعيش(ت٦٤٣هـ)، تحقيق:الدكتور أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت لبنان،ط١ ،٢٠٠١م.

– شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان،ط١، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

– شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، ط١١، د.ت.

– شرح المقدمة الكافية في علم الاعراب، جمال الدين عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر احمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض ،ط١ ١٩٩٧م.

– شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ)،دار الكتب العلمية،بيروت–لبنان،ط١ ، ١٩٩٨م.

– أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، د.ت.

– مقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد( ت٢٨٦هـ)،تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ط٢ ،١٩٩٣.

– انتصار لكتاب سيبويه على المبرد، أبو العباس، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (ت ٣٣٢ هـ)،تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة،ط١، ١٩٩٦. – شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ) تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ،ط١، ٢٠٠٨م.

– أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله علي بن الحمزة المعروف بابن الشجري(٥٤٢هـ) تحقيق: د. محمود أحمد الطناحي، مكتبة الخانجي–القاهرة، ط١ ،١٩٩١.

– شرح المفصّل في صنعة الاعراب الموسوم بالتخمير، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي(ت٦١٧هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سلمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت–لبنان، ط١، ١٩٩٠م.

– شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني(٦٧٢هـ)،،تحقيق: د. حسن بن محمود هنداوي، كنوز أشبيليا للنشر والتوزيع،ط١ ٢٠٠٤م.

– تاج المكلل بجواهر الآداب، لعلي بن محمد بن الهيطل، مكتبة جامعة الإمام، رقم(٥٨ف) مصورة من مكتبة الشيخ محمد بن عبد الله آل عبد القادر الأنصاري بالمبرز الاحساء، رقم (ف ٥٠٣٥) ( أ/١٤٣). د ت. د ط

– مُقرّب، لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور( ت٦٦٩هـ)، تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، مطبعة العاني–بغداد، ط١ ،١٩٧١م.